

Tarek Cherif Les secteurs stratégiques doivent être exemptés de l'augmentation du taux directeur de la BCT



CONNECT
Confédération des Entreprises Citoyennes de Tunisie
Confédération des المؤسسات المواطنة التونسية

الاتحاد الأوروبي يصرف مساعدات لتونس بقيمة 300 مليون أورو



سلمى اللومي: السوق المالية قادرة على استقطاب زهاء 10 آلاف عامل تونسي وفق عقود منظمة



البنك الإفريقي للتنمية يتوقع نمو الناتج الداخلي لتونس بـ2.5% في 2022



CONNECT

Confédération des Entreprises Citoyennes de Tunisie
كنفدرالية المؤسسات المواطنة التونسية

AR

البنك الإفريقي للتنمية يتوقع نمو الناتج الداخلي لتونس بـ2.5% في 2022

توقع البنك الإفريقي للتنمية أن يسجل الناتج الداخلي الخام لتونس نمواً بنسبة 2,5 بالمائة خلال سنة 2022 وبنسبة 3,2 بالمائة في 2023، بحسب ما أظهره تقريره تعلقاً بأفاق الاقتصادات الإفريقية لسنة 2022، تمّ عرضه، الإربعاء، بأكرا، عاصمة غانا، خلال الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك (من 23 وحتى 27 ماي 2022).

كما توقع الهيكل المالي الإفريقي أن تكون معدلات التضخم في مستويات أكثر ارتفاعاً خلال سنة 2022 بسبب النزاع الروسي الأوكراني، الذي تسبب في زيادة أسعار النفط والمواد الغذائية على مستوى الأسواق العالمية.

وتوقع التقرير تراجع معدلات التضخم في 2023 بفضل السياسات النقدية الحذرة وتراجع الضغوطات التضخمية الخارجية.

سلمى اللومي: السوق المالطية قادرة على استقطاب زهاء 10 آلاف عامل تونسي وفق عقود منظمة

كشفت نائبة رئيس كنفدرالية المؤسسات التونسية المواطنة الدولية، "كوناكت الدولية"، سلمى اللومي، أنّ السوق المالطية في حاجة الى اليد العاملة ويمكن أن تستقطب حاليا حوالي 10 آلاف عامل تونسي وفق عقود منظمة.

وأضافت اللومي، في تصريح لـ"وات"، خلال زيارة أداها ممثلو شركات ورجال الأعمال التونسيين إلى الميناء الحر بمالطا، أنّ البعثة الاقتصادية، التي نظمتها كوناكت الدولية حققت أهدافها بعد تمكن عدد من المستثمرين من إمضاء عقود مع نظرائهم المالطيين في عديد من القطاعات.

وأكدت أنّ الزيارات الميدانية للوفد وجلسات العمل مع بعض المؤسسات العالمية المنتسبة في مالطا مكّنت من التعرف عن قرب عن احتياجات السوق المالطية.

ويعد الميناء الحر لمالطا، محطة حاويات حديثة بالكامل ويتوفر على أكثر من 30 سنة من الخبرة في صناعة الشحن. كما ان أكثر من 96 بالمائة من حركة الحاويات في الميناء الحر هي إعادة شحن

ويعتبر هذا الميناء من أكثر محطات الحاويات نشاطا على مستوى البحر الأبيض المتوسط وقد حقق خلال سنة 2021 تجارة 2،97 مليون حاوية.

الاتحاد الأوروبي يصرف مساعدات لتونس بقيمة 300 مليون أورو

أعلن الاتحاد الأوروبي عبر موقعه الرسمي أن المفوضية الأوروبية قامت اليوم الأربعاء 25 ماي 2022 بصرف قرض بقيمة 300 مليون أورو في شكل مساعدات مالية لتونس .

وأوضح أنها الدفعة الثانية والأخيرة في إطار برنامج المساعدات المالية لفائدة تونس لمعالجة تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد "كوفيد-19"، والذي تمت الموافقة عليه للتخفيف من التداعيات الاقتصادية للوباء وتعزيز استقرار الاقتصاد.

حيث تم صرف الدفعة الأولى بقيمة 300 مليون أورو في جوان 2021 بعد مصادقة البرلمان التونسي على اتفاقية المساعدة المالية .

هشام معلوي: الشركات التونسية تعاني من هجرة الكفاءات في مجال التكنولوجيا

قال اليوم الخميس 26 ماي 2022 مؤسس شركة "Next Step" هشام معلوي إنّ الشركة توفر حولا وخدمات لكل ما يتعلق بالأمن السيبرني والحوسبة السحابية، موضحا أنّ الحوسبة السحابية هي طريقة لاستهلاك التكنولوجيا، حيث لم يعد هذا الاستهلاك من خلال شراء المعدات بل من الخدمات.

وذكر هشام معلوي على سبيل المثال أنه عوض شراء الكهرباء من الشركة التونسية للكهرباء والغاز يقوم الفرد بربط مباشر مع الشركة، مشيرا إلى أنّ الحوسبة السحابية أداة جديدة في عالم الإعلامية.

وأفاد مؤسس شركة "Next Step" خلال حضوره في البرمجة الخاصة التي يؤمنها برنامج "أكسبراسو" في تغطية للدورة الأولى لـ"معرض الأمن السيبرني والحوسبة السحابية" الذي تنظمه إذاعة أكسبراس أف أم، بأنّ هناك عديد التحديات أمام الشركات، والوقت مهم في هذا السياق،

والاعتماد على الطرق القديمة يتطلب 18 شهرا لتركيز تطبيق جديدة أو رقمنة بعض الخدمات، مضيفا أنّ يمكن اختصار هذا التوقيت إلى 3 أشهر.

وأكد هشام معلوي أنّ الحوسبة السحابية تمكن من ربح الوقت والمصاريف، مبينا أنّ منصة الحوسبة السحابية يمكن أن تكون جاهزة في غضون 24 ساعة بالنسبة للشركات التي تريد الانتصاب.

كما صرّح محدثنا بأنّ الشركات التونسية تعاني من هجرة الكفاءات في مجال التكنولوجيا ، وبالتالي فإنّ الشركات لها صعوبات في إيجاد مهندسين في عديد الاختصاصات، وستضطر إلى شراء 90 بالمائة من احتياجاتها المتعلقة بالحوسبة السحابية والأمن السيبراني في شكل خدمات.

وكشف هشام معلوي أنّ الشركة تضع على ذمة حرفائها طرقا علمية لتوعيتهم بمدى أهمية استخدام الحوسبة السحابية لما توفره من ربح للوقت والأموال.

تنسيقية 'الفلاحة والبحارة الأحرار' تدعو إلى تكليف متصرف قضائي على رأس إتحاد الفلاحين

دعا رئيس التنسيقية الوطنية للفلاحة والبحارة الأحرار، فخر الدين ترجمان، رئاستي الجمهورية والحكومة الى تكليف متصرف قضائي على رأس الإتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري الى حين اجراء انتخابات سابقة لاوانها.

واضاف ترجمان في تصريح لـ(وات)، الخميس، ان التنسيقية، التي تضم عددا من المسؤولين عن هياكل تابعة لإتحاد الفلاحين، تم تجميدهم من مناصبهم او لايزالون يمارسون مهامهم صلب المنظمة، الى جانب الآلاف من الفلاحين والبحارة، تطالب بحلّ المكتب التنفيذي الحالي. ودخل الإتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري، منذ أسابيع في ازمة على مستوى الرئاسة، بعد ان اقدم عدد من اعضاء المجلس الوطني للمنظمة، على سحب الثقة من عبد المجيد الزار وانتخاب نور الدين بن عياد رئيسا لها.

وترأس الزار المنظمة منذ سنة 2013، لفترة 5 سنوات، وفاز بفترة ثانية تنتهي سنة 2023، في حين قرر المجلس الوطني، انتخاب بن عياد في منصب الرئاسة بدل النائب الاول للرئيس، معز زغان. وعبر ترجمان عن مخاوفه من التلاعب بالانتخابات المقبلة، من قبل زغان، المكلف بالهياكل، خاصة وان الاخير سبق وان فتح باب الترشح للجامعات خلال فترة عطلة رأس السنة على حد تعبيره. وحثّ المتحدث السلطات المختصة على فتح تحقيق بشأن تجاوزات، يتم التغطية عنها، على غرار صرف المنحة المالية التي تقدمها الدولة للمنظمة والتي تقارب 4 ملايين دينار سنويا. وقال ترجمان إنّ إتحاد الفلاحين تلقى، على امتداد فترة تولّي الزار مقاليد الرئاسة، زهاء 30 مليون دينار الى جانب اموال الانخراط صلب المنظمة، لكن توجد مشاكل في تسديد اجور الموظفين.

كما اعرب عن تخوفه من صحة الاخبار المتداولة والمتصلة برهن مقر المنظمة لاحد البنوك بمبلغ يقارب 500 الف دينار، علما وانه توجد شبهة تتصل بشراء سيارات وفق آلية الايجار المالي وتملكها بشكل شخصي من قبل عدد من اعضاء المكتب.

وتطرح التنسيقية، وفق ترجمان، آليات جديدة لاصلاح المنظمة تقوم على تشريك الفلاحين في اتخاذ القرار خاصة وان اعضاء المكتب الحالي، ليسوا فلاحين، بل اغلبهم يمتهنون وظائف اخرى لا تتصل بالقطاع الفلاحي ولديهم انتماءات سياسية و حزبية.

وتخطط التنسيقية، التي شكلت سنة 2020، لارساء اصلاحات على مستوى منظومات الانتاج خاصة المتصلة بالاعلاف والبذور الى جانب تطوير قطاع الصيد البحري وخاصة مجال صيد التّن الاحمر ودعم الانتاج المحلي .

وزيرة الصناعة: نعمل على انتاج سيارة كهربائية بتعاون ثلاثي

أكدت وزيرة الصناعة نائلة قنجي اليوم 26 ماي 2022 خلال فعاليات النسخة الثالثة من منتدى تمويل الاستثمار و التجارة بافريقيا، أنّ هذا المنتدى فرصة لتبادل الاراء حول الانتقال الطاقوي و فرصة لتثمين دور وكالات التحكم في الطاقة. و شدّت وزيرة الصناعة على أهمية وضع برامج تمويلية محكمة من أجل تحفيز المؤسسات و المواطنين باتجاه ادراك اهمية الانتقال الطاقوي و من أجل تحفيز الفاعلين الاقتصاديين لإرساء برامج للتحكم في الطاقة. و أفادت نائلة القنجي أنّ هناك سعي من أجل انتاج سيارة كهربائية في إطار تعاون ثلاثي بين تونس و افريقيا و دول من العالم و ذلك في إطار تدعيم النجاعة الطاقوية و ربط مشاريع صناعية في القارة الافريقية بشراكة ثلاثية.

السفير الأوروبي: 'سنواصل دعمنا لتونس في مواجهة الأزمة الاقتصادية'

أكد سفير الاتحاد الاوروبي بتونس ماركوس كورنارو، مواصلة دعم الاتحاد الاوروبي لتونس لمواجهة الازمة الاقتصادية. و اعلن السفير، في تصريح خلال نقطة اعلامية اليوم الخميس، عن صرف الاتحاد الاوروبي لقرض بقيمة 300 مليون يورو لفائدة تونس في اطار برنامج المساعدة المالية الكلية المعتمدة للتخفيف من التداعيات الاقتصادية لكوفيد 19، وتعزيز استقرار الاقتصاد الكلي. و اضاف السفير ان هذه المساعدات لن تكون الاخيرة باعتبار ان الاتحاد الاوربي سيقدم حزمة اخرى من المساعدات لتونس في الفترة القادمة.

منظمة الصحة العالمية تدعم تونس لتكون قطبا لتصنيع اللقاحات

في إطار مشاركته في أشغال الدورة 75 لجمعية الصحة العالمية المنعقدة بجنيف من 22 إلى 28 ماي 2022، التقى وزير الصحة علي المرابط بالمدير الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية لإقليم شرق المتوسط أحمد بن سالم المنظري. وكان هذا اللقاء مناسبة لبحث سبل تعزيز التعاون بين تونس والمنظمة من خلال دعم تونس لتكون قطبا لتصنيع اللقاحات وتطوير ممارسة طب الأسرة وإحداث مراكز مرجعية متعاونة مع منظمة الصحة العالمية، إلى جانب مواصلة مساندة المخطط العمليّاتي لتنفيذ السياسات الوطنية للصحة 2030 وإقتراح وزير الصحة لتكوين مجموعة الخمس في إطار منظمة الصحة العالمية والتي تضمّ دول المغرب العربي.

27 Mai 2022

FR

Tarek Cherif Les secteurs stratégiques doivent être exemptés de l'augmentation du taux directeur de la BCT

Malte, 24 mai (TAP)- «L'Etat doit soutenir certains secteurs stratégiques à l'instar de l'agriculture, après l'augmentation du taux directeur de la BCT » a affirmé, mardi, le président de la CONECT, Tarek Cherif.

Dans une déclaration à l'agence TAP, en marge de sa visite à Malte à la tête d'une mission économique, il a estimé que «l'augmentation du taux directeur de la BCT à 7%, bénéficiera aux banques et impactera négativement d'autres secteurs».

Et de proposer une prise en charge par l'Etat à hauteur d'un taux de 4%, des crédits octroyés au secteur agricole, pour favoriser l'investissement et booster les systèmes de production.

Pour lui, la BCT qui a recouru à l'accroissement du taux directeur pour freiner l'inflation, aurait dû excepter certains secteurs de son application. Et de rappeler que la Banque centrale marocaine applique un taux directeur de 2% et celle algérienne, de 3,5%.

«La révision à la hausse du taux directeur de la BCT et d'autres taux d'intérêt appliqués sur les crédits, aura pour conséquence l'accroissement du taux d'intérêt à plus de 12%, ce qui nuira à l'investissement et impactera la compétitivité des entreprises tunisiennes».

Le traitement du dossier de l'inflation en Tunisie est irrationnel, puisque cette inflation résulte de l'insuffisance de produits disponibles sur le marché national...L'Etat doit impulser la production et la productivité et lutter contre la spéculation, pour juguler l'inflation, a-t-il jugé.

Chérif a, toutefois, soutenu l'idée de rationaliser les importations pour réduire le phénomène d'inflation importée, résultant de l'achat de produits non nécessaires au niveau du marché local.

La maîtrise de l'inflation passe, également, selon lui, par les opérations de contrôle technique à l'importation sur le marché local et le suivi de respect des prix de référence.

L'UTAP non concernée par le Dialogue dans sa formule actuelle

L'Union tunisienne de l'agriculture et de la pêche (UTAP), a assuré, ce jeudi 26 mai 2022, dans un communiqué que l'organisation n'a pas reçu de convocation officielle pour participer au Dialogue national.

27 Mai 2022

A cette occasion, l'UTAP a assuré son ouverture sur toutes les initiatives qui permettent de réunir les tunisiens. La réaction vis-à-vis d'un dialogue national ne peut être que positive surtout s'il se base sur une large participation et permet de sortir sur un large consensus pour sauver le pays.

L'UTAP a rappelé dans ce communiqué qu'elle n'est pas concernée par le dialogue dans sa formule actuelle. La décision définitive de participer ou pas sera prise par ses structures et institutions.

La croissance du PIB devrait atteindre 2,5% en 2022

La croissance du PIB de la Tunisie devrait atteindre 2,5% en 2022 et 3,2% en 2023, selon le rapport sur les Perspectives économiques africaines 2022, présenté, ce mercredi, à Accra, capitale du Ghana, lors des Assemblées annuelles du Groupe de la BAD (du 23 au 27 mai 2022).

L'inflation devrait être plus élevée en 2022, en raison du conflit russo-ukrainien, qui a provoqué une flambée des prix du pétrole et des denrées alimentaires sur les marchés mondiaux.

Toutefois, elle devrait diminuer en 2023, grâce à une politique monétaire prudente et à l'apaisement des tensions inflationnistes extérieures, selon ce rapport.

UE: 300 millions d'euros en soutien à la Tunisie

La Commission européenne, au nom de l'UE, a versé, ce mercredi 25 mai 2022, 300 millions d'assistance macrofinancière (AMF) à la Tunisie. Il s'agit du deuxième et dernier versement au titre du programme d'AMF approuvé en faveur de la Tunisie dans le contexte de la COVID-19 afin d'atténuer les répercussions économiques de la pandémie de coronavirus et de renforcer la stabilité macroéconomique. La première tranche, d'un montant de 300 millions d'euros, a été versée en juin 2021, après la ratification par le Parlement tunisien de l'accord sur l'assistance macrofinancière, a précisé la Commission dans un communiqué.

La Tunisie est le neuvième pays pour lequel le programme d'AMF dans le contexte de la COVID-19 est achevé, sur les dix partenaires de l'élargissement et du voisinage ayant bénéficié du paquet d'AMF d'urgence de 3 milliards d'euros dans le contexte de la pandémie. Cette assistance permettra à la Tunisie de consacrer des ressources à l'atténuation des conséquences socio-économiques négatives de la pandémie sur sa population, aujourd'hui aggravées par l'incidence négative de l'agression de la Russie contre l'Ukraine sur la sécurité alimentaire et énergétique. Au total, 600 millions d'euros de prêts ont été décaissés au titre de ce programme d'aide d'urgence au cours de l'année écoulée, ce qui témoigne concrètement de la solidarité de l'UE à l'égard du peuple tunisien en cette période de crise sans précédent.

Ces fonds d'urgence sont octroyés à la Tunisie sous la forme de prêts à long terme à des conditions très favorables. Ils contribueront à alléger la situation de la balance des paiements et du budget de la Tunisie, tout en soutenant la mise en œuvre de réformes économiques essentielles. Il s'agit notamment de mesures

27 Mai 2022

adoptées pour améliorer la viabilité des finances publiques et de la réforme du secteur public, renforcer les mécanismes de protection sociale du pays, favoriser la modernisation et la réforme des entreprises publiques et promouvoir l'investissement privé en améliorant le climat des affaires.

En cette période exceptionnellement difficile, l'UE reste déterminée à soutenir la Tunisie sur la voie des réformes économiques et du plein respect de l'acquis démocratique. Cela implique un processus de transition politique inclusif et transparent et le retour à un fonctionnement normal des institutions, par le respect de la séparation des pouvoirs et le bon fonctionnement d'institutions démocratiques, y compris un Parlement. Les autorités tunisiennes ont réaffirmé leur engagement à mettre en œuvre une feuille de route politique qui comporte l'organisation d'un référendum constitutionnel et d'élections législatives en juillet et décembre 2022, respectivement. Cette feuille de route est fondée sur un dialogue inclusif et transparent associant tous les acteurs politiques et sociaux, ainsi que sur le respect des libertés et droits fondamentaux, l'état de droit et des institutions indépendantes. Sa mise en œuvre sera essentielle pour assurer la stabilité et la prospérité à long terme de la Tunisie. L'accord sur un nouveau programme du FMI constituera également une étape importante pour que l'UE apporte son soutien sans réserve à la Tunisie à l'avenir.

Paolo Gentiloni, commissaire à l'économie, a déclaré: «La Tunisie est un partenaire clé de l'Union européenne et nous restons déterminés à soutenir le peuple tunisien en ces temps difficiles. Grâce au versement ainsi effectué dans le contexte de l'urgence liée à la COVID-19, nous continuons à montrer notre ferme volonté de soutenir la reprise économique de la Tunisie. L'UE se tient résolument aux côtés des Tunisiens dans leur détermination à préserver les acquis démocratiques du pays et continuera à soutenir des réformes économiques indispensables pour garantir un avenir plus prospère au pays».

Neila Gonji : Vers la fabrication d'une voiture électrique dans le cadre d'une coopération tripartite..

La ministre de l'industrie, des mines et de l'énergie, Neila Gonji, a mis l'accent ce jeudi 26 mai 2022, lors de sa participation aux travaux de la FITA 2022, sur la nécessité de mettre en place des programmes de financement pour inciter les entreprises et le citoyen à prendre conscience de l'importance de la transition énergétique et encourager les opérateurs économiques à investir dans le domaine de la maîtrise de l'énergie.

Elle a également fait savoir que la Tunisie s'apprête à fabriquer une voiture électrique dans le cadre d'une coopération tripartite entre la Tunisie, l'Afrique et d'autres pays, pour renforcer l'efficacité énergétique et engager des partenariats dans ce domaine avec les pays du continent africain.

La ministre de l'industrie a considéré que la FITA 2022 est une occasion pertinente pour aborder le sujet de la transition énergétique en Tunisie et valoriser le rôle des agences dans le domaine de la maîtrise de l'énergie.

27 Mai 2022



Crise alimentaire : Poutine veut troquer l'exportation de céréales russes contre la fin des sanctions occidentales

Selon Vladimir Poutine, qui s'est entretenu par téléphone avec le Premier ministre italien Mario Draghi, les ports ukrainiens, dans lesquels patientent des millions de tonnes de denrées, sont bloqués par les sanctions prises par les occidentaux contre la Russie. Si elles étaient levées, Moscou serait "prêt à apporter une contribution significative pour surmonter la crise alimentaire", a assuré le président russe, suscitant une levée de bouclier du côté de l'Ukraine et des Etats-Unis. Pour aider Kiev à exporter ses céréales qui s'accumulent en Ukraine à cause du blocus maritime imposé par la Russie, l'Allemagne a mis sur pied un "pont ferroviaire" avec l'Ukraine.

Lire la suite :
<https://www.latribune.fr/economie/international/crise-alimentaire-poutine-veut-troquer-l-exportation-de-cereales-russes-contre-la-fin-des-sanctions-occidentales-919525.html>

Après son départ de Russie, Renault veut conquérir d'autres marchés étrangers

Face à ses actionnaires, Renault est revenu sur la vente de ses activités industrielles en Russie. Le groupe français a dévoilé des pistes pour compenser la perte de son deuxième plus gros marché.

Malgré sa débâcle en Russie, Renault ne tire pas une croix sur les pays émergents. Mercredi 25 mai, lors de l'assemblée générale du groupe français, les dirigeants ont justifié leur décision radicale de quitter le marché russe. Pour compenser ce départ, le constructeur automobile lorgne d'autres débouchés à l'international.

Lire la suite :
<https://www.usinenouvelle.com/article/apres-son-depart-de-russie-renault-veut-conquerir-d-autres-marches-etrangers.N2009437>

Après l'Italie, l'Espagne va limiter l'utilisation de la climatisation dans les bâtiments publics

Les fonctionnaires espagnols devront supporter des températures plus élevées sur leur lieu de travail cet été, le gouvernement ayant prévu d'appliquer des mesures d'économie d'énergie pour réduire ses factures d'électricité et contribuer à réduire la dépendance de l'Europe aux pétrole et gaz russes.

Le gouvernement espagnol emploie les grands moyens pour limiter la consommation énergétique du pays et réduire sa dépendance au gaz russe. Un plan approuvé mardi 24 mai prévoit une utilisation limitée de climatisation dans les bureaux de la fonction publique, l'installation massive de panneaux solaires sur les toits des bâtiments publics et le développement du télétravail.

Lire la suite :
<https://www.usinenouvelle.com/article/l-espagne-va-limiter-l-utilisation-de-la-climatisation-dans-les-batiments-publics.N2007822>

27 Mai 2022

CITATION DU JOUR



Direction

Communication